سفير أرمينيا لدى البلاد فادي تشارتشو غليان

أكد أن بلاده تنتظر رد «الاستثمار» وغرفة التجارة على مشروعات تتراوح قيمة كل منها بين 10 و300 مليون دولار

سفير أرمينيا لـ «الأنباء»: مفاوضات لفتح خط طيران مباشر مع الكويت وحجم التبادل التجاري بين البلدين أقل من مليون دولار

أجرى الحوار: أسامة دياب

أكد سفير جمهورية أرمينيا لدى البلاد فادي تشارتشو غليان، أن العلاقات الكويتية ـ الأرمينية تاريخية وقوية وتتطور بشكل ملحوظ، لافتا إلى أن بلاده تسعى لاستثمار العلاقات الديبلوماسية القوية مع الكويت في تطوير مجالات التعاون، مشيرا إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين أقل من مليون دولار، وهناك جهود ملحوظة لتعزيزه ورفع معدلاته. وكشف غليان في لقاء خاص لـ «الأنباء» عن انتظاره لرد الهيئة العامة للاستثمار وغرفة تجارة وصناعة الكويت وشركات القطاع الخاص على مشروعات قدمت لهم تتراوح قيمة كل منها ما بين 10 و300 مليون دولار، فضلا عن مفاوضات جارية مع العديد من الجهات حول فتح خط طيران مباشر بين الكويت وأرمينيا لزيادة أعداد السياح الكويتيين والخليجيين في بلاده. وأشار إلى تعاون بلاده مع الجهود الدولية تحت المظلة الأممية في محاربة الإرهاب وإدانتها الصريحة للأعمال الإرهابية في اي مكان كانت، موضحا أن بلاده لديها 20 ألف لاجئ سوري من أصل أرميني، مثمنا جهود الكويت ومساهماتها السخية في مجال الإغاثة الإنسانية، لافتا إلى سعي أرمينيا لتسوية النزاع مع أذربيجان بالطرق السلمية، مشددا على أن محاولاتها للحصول على تنازلات بالتهديد والتلويح باستخدام القوة محكوم عليها بالفشل، معربا عن سعادته برفع العقوبات الاقتصادية عن إيران فهي دولة جارة وصديقة، مبينا أن جميع انشطتها النووية للأغراض السلمية، وفيما يلي التفاصيل:

السفير الأرميني متحدثا إلى الزميل أسامة دياب (محمد هاشم)

كيف تصف العلاقات الكويتية ـ الأرمينية؟

● بداية أود أن اشكر جريدة «الأنباء» على إتاحة الفرصة لي للحديث للشعب الكويتي عبر نافذتها المميزة، وعلى صعيد العلاقات الثنائية أود أن أوضح أنني السفير الأول لجمهورية أرمينيا في الكويت، حيث افتتحت السفارة في عام 2010، وخلال الأعوام الخمسة التي قضيتها هنا، بذلت جهدا كبيرا في دفع العلاقات الثنائية والمضي بها قدما إلى آفاق جديدة للتعاون بين البلدين الصديقين، وكان هدفنا الرئيسي هو تأسيس وتطوير علاقات اقتصادية وتجارية بين أرمينيا والكويت وخصوصا أن العلاقات السياسية بيننا مميزة ولا يوجد ما يعكر صفوها، وما نسعى للقيام به هو استثمار العلاقات الديبلوماسية القوية في تطوير مجالات التعاون، وما أود أن أؤكد عليه ان العلاقات الثنائية بين البلدين تاريخية وقوية وتتطور بشكل ملحوظ، ونحن لا ننسى للكويت مواقفها المشرفة معنا، فعندما ضرب زلزال بلادنا في عام 1988 كانت للكويت أول طائرة مساعدات تهبط على الأراضي الأرمينية لإغاثة الضحايا والتخفيف من آلامهم، وعندما تعرضت الكويت للغزو العراقي عام 1990 وبالرغم من أن أرمينيا كانت تحت الحكم السوفييتي آنذاك إلا أنها دعمت الحق الكويتي وساندته.

ماذا عن التعاون الاقتصادي بين البلدين وحجم التبادل التجاري بينهما؟

● خلال الأعوام الخمسة الماضية بذلت جهودا كبيرا لدعم العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة ومجالات التعاون، واللجنة الوزارية الأرمينية ـ الكويتية المشتركة تمارس عملها على الوجه الأكمل وعقدت الاجتماع الثاني لها في الكويت منذ أكثر من شهر تقريبا، وهذه اللجنة تعتبر من أبرز عناصر دعم العلاقات الثنائية ونعمل على تنظيم العديد من الرحلات التجارية من الكويت إلى أرمينيا والعكس للتوعية بالفرص الاستثمارية المميزة التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة للمستثمرين الأجانب، ولدينا بعض الاستثمارات الكويتية القائمة بالفعل وعدد من المشاريع جار العمل على تنفيذها.

وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية اهتمامنا الأساسي ينصب على جلب المنتجات الأرمينية المختلفة والزراعية بصفة خاصة إلى السوق الكويتي، وأعتقد أن ذلك في سبيله للنجاح حيث يوجد لدينا بالفعل العديد من المنتجات الأرمينية في السوق الكويتي وأقمنا العديد من المعارض للمنتجات الأرمينية في الكويت، أما حجم التبادل التجاري بين البلدين فهو أقل من مليون دولار وذلك لأننا بدأنا من الصفر تقريبا ونبذل جهودا ملحوظة لتعزيز التبادل التجاري ورفع معدلاته.

ما أبرز مجالات الاستثمار في بلدكم وما التسهيلات التي تقدمونها للمستثمر الكويتي؟

● أرمينيا بلد سياحي من طراز فريد بمناظر طبيعية خلابة ولذلك ستجد العديد من الفرص الاستثمارية في مجال السياحة مثل إنشاء الفنادق والمنتجعات، كما أننا دولة زراعية معروفة بجودة منتجاتها ولذلك ستجد أن المجال الزراعي وتربية الماشية فرص أخرى للاستثمار، وقدمنا عددا من المشروعات للهيئة العامة للاستثمار، وغرفة تجارة وصناعة الكويت والقطاع الخاص الكويتي تتراوح قيمة كل منها ما بين 10 و300 مليون دولار وننتظر الرد.

ماذا عن نظام القيزا للكويتيين، وكم عدد التأشيرات التي يصدرها القسم القنصلي سنويا؟

● اجراءات القيزا للكويتيين في غاية السهولة وللمواطن الكويتي الحرية في أن يقدم من خلال نظام سهل وميسر في السفارة أو أن يحصل على القيزا بمجرد الوصول في المطار، وأود أن أوضح أننا وقعنا اتفاقية ثنائية مع الحكومة الكويتية لإعفاء أصحاب الجوازات الديبلوماسية من القيزا، ونصدر أكثر من 1000 قيزا سنويا ولكن هذا لا يعكس العدد الحقيقي للسائحين الكويتيين في أرمينيا بسبب أن الكثيرين يحصلون على القيزا بمجرد الوصول في أرمينيا.

أود أن أعرب عن سعادتي البالغة بسبب اهتمام الكويتيين بأرمينيا كوجهة سياحية مميزة ذات إمكانات عالية وأماكن سياحية خلابة وعاما بعد عام يزداد أعداد السائحين الكويتيين في بلدنا، ووفق أحدث الاحصاءات أرمينيا ضمن الـ 15 دولة الأكثر أمانا في العالم.

وجود خط طيران مباشر يدعم العلاقات الثنائية بين البلدين، لماذا لا تفكرون في ذلك؟

● كما ذكرت وجود خط طيران مباشر بين أرمينيا والكويت سيدعم العلاقات الثنائية وسيفتح المزيد من مجالات التعاون، وبالفعل نجري مفاوضات مع العديد من الجهات حول فتح خط طيران مباشر من الكويت إلى أرمينيا والذي سيساهم في زيادة أعداد السائحين الكويتيين والخليجيين في أرمينيا.

ماذا عن الزيارات رفيعة المستوى بين البلدين؟

● كان لدينا عدد من الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى ولعل أبرزها زيارة الرئيس الأرميني للكويت في عام 2009 وتلاها زيارة رئيس الوزراء في عام 2015، كما زار نائب رئيس الوزراء الكويت ثلاث مرات، بالإضافة إلى زيارة عدد كبير من الوزراء على فترات متباعدة منهم على سبيل المثال لا الحصر وزير الخارجية، ووزير شؤون المغتربين ووزير الاقتصاد، ونعمل في الوقت الراهن على ترتيب زيارة لرئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لأرمينيا، وقدمنا دعوة لصاحب السمو الأمير ولسمو رئيس مجلس الوزراء وننتظر الرد.

كيف ترى الأوضاع غير المستقرة في المنطقة والجهود الدولية في الحرب على الإرهاب؟

● موقف أرمينيا واضح في دعم الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز أمن واستقرار المنطقة، وأود أن أشدد على أننا ندين بشدة الأعمال الإرهابية في أي مكان كانت ولا نعترف بأي منظمة إرهابية ونتعاون مع الجهود الدولية تحت المظلة الأممية في محاربة الإرهاب.

هل أصبح الموقف على صعيد الأزمة السورية أكثر تعقيدا بتدخل عدد من الدول؟

● منذ بداية الأزمة السورية وموقفنا كان واضحا ومحددا في دعم إرادة الشعب السوري وحقه في انتخاب حكومته، كما تعرف لدينا جالية أرمينية كبيرة في سورية وصل بعضها إلى مناصب رفيعة، وبالطبع لا يمكن أن نكون غير مهتمين بما يحدث على الساحة السياسية هناك ولذلك فنحن ندعم سورية ضد الجماعات الإرهابية، فسورية كانت دوما دولة صديقة لنا.

ولدينا حوالي 100000 أرمني يعيشون في سورية، ولذلك نحن حريصون على إرجاع أفراد جاليتنا من دمشق وحلب ومختلف المناطق السورية الأخرى إلى أرمينيا، وبالنسبة لقضية اللاجئين السوريين لدينا 20 ألف لاجئ سوري من أصل أرميني وبهذه المناسبة أود أن أثمن مساعدات الكويت لنا في هذا الصدد وأخص صاحب السمو الأمير، صاحب الجهود العظيمة في المجال الإنساني، كما نتلقى مساعدات من المنظمات الأرمينية المنتشرة في مختلف أنحاء العالم ولكن للأسف لا نتلقى أي مساعدات من المنظمات الأممية المعنية.

بعد رفع العقوبات الأميركية عن إيران مؤخرا، هل ترون أن أنشطتها النووية تشكل تهديدا لكم؟

● بداية أود أن أنتهز الفرصة لتهنئة إيران برفع العقوبات عنها لتوضيح مدى سعادتنا بهذه الخطوة، فإيران جارة ودولة صديقة ولنا علاقات مميزة معها على الصعيد الاقتصادي والتجاري، فهي بوابتنا إلى الجنوب والشرق الأوسط، ورفع العقوبات الاقتصادية عنها شيء جيد، بخصوص التهديدات المتعلقة بالأنشطة النووية فأرمينيا تعتقد أن كل أنشطة إيران النووية مخصصة للأغراض السلمية، وللعلم أرمينيا لديها نشاط نووي لتوليد الطاقة الكهربائية وبعلم من كل المنظمات الدولية ونسعى إلى تطوير أنشطتنا النووية.

ما آخر تطورات الأزمة الأرمينية ـ الأذربيجانية؟

● في الواقع أذربيجان ترفض إقامة أي علاقات ديبلوماسية أو ودية قائمة على الحوار مع أرمينيا وتضع تسوية الصراع لإقليم ناغورني كاراباخ كشرط مسبق لهذه العلاقات، والآن المفاوضات على تسوية الصراع على الإقليم تقام في إطار مجموعة مينسك بمشاركة رئيسية من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا، وبالرغم من أن مفاوضات مجموعة مينسك هي الإطار الدولي القانوني الملزم لتسوية النزاع إلا أن أذربيجان تحاول إجهاض هذه التسوية من خلال إشراك منظمات دولية أخرى فيها والبدء في عمليات موازية تعوق عملية التفاوض.

وأود أن أشير إلى أن أذربيجان تواصل إرسال الأموال من عائدات النفط لزيادة الميزانية العسكرية والحصول على عدد كبير من الأسلحة الهجومية، منتهكة بشكل صارخ عددا من الاتفاقيات والالتزامات في المجالات الأمنية والمجال والسياسية والعسكرية، وفي الواقع، أذربيجان أفشلت جميع المبادرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والإنسانية التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين الطرفين، وبشكل خاص، أذربيجان رفضت العرض المقدم من الجانب الأرميني على التعاون الإقليمي والعرض المقدم من مجموعة مينسك لسحب القناصة من خط التماس.

ونسعى لتسوية النزاع مع أذربيجان بالطرق السلمية فقط ولكن محاولاتها للحصول على تنازلات من طرف واحد بالتهديد والتلويح باستخدام القوة محكوم عليها بالفشل ونحن نعتقد أنه لا يمكن تسوية شاملة في ناغورني كاراباخ دون موافقة شعبها.

القسم القنصلي يصدر أكثر من 1000 قيزا سنوياً للكويتيين من خلال نظام ميسر

موقف أرمينيا واضح في دعم الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز أمن واستقرار المنطقة

نتعاون مع المجتمع الدولي تحت المظلة الأممية لمحاربة الإرهاب في أي مكان

لدينا 20 ألف لاجئ سوري من أصل أرميني ونثمن جهود الكويت السخية في مجال الإغاثة الإنسانية

إيران دولة صديقة وسعداء برفع العقوبات الاقتصادية عنها وجميع أنشطتها النووية للأغراض السلمية

أرمينيا وجهة سياحية مميزة وتقع ضمن الـ 15 دولة الأكثر أمانا في العالم

اللجنة الدائمة بالوزارة نظمت ندوة «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» وسط حضور ديبلوماسي وحقوقي محلي وعالمي

زمان: تبادل الخبرات بين «الخارجية» والمنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان

عادل الشنان

نظمت اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة بوزارة الخارجية ندوة متخصصة حول «المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان» في معهد سعود الناصر الصباح الديبلوماسي صباح امس بحضور عدد من رجالات السلك الديبلوماسي والمهتمين بحقوق الإنسان على مستوى العالم.

بداية، قال نائب رئيس اللجنة الدائمة لمتابعة تنفيذ خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة المستشار حسين زمان: ان هذه الندوة تأتي ضمن إطار تبني الخارجية الكويتية للمشاريع البناءة وتعزيز الخبرات وتبادلها في مجال حقوق الإنسان الذي باتت المؤسسات المهتمة به على مستوى العالم في تزايد ملحوظ يعكس التطور العلمي المتزايد في هذا الاتجاه وقد اصبحت المؤسسات الاستراتيجية لحقوق الإنسان شريكا أصيلا في العمل الإنساني مع الأمم المتحدة، وما يحدث بالمنطقة العربية من تحولات يفرض العمل بتحديات مختلفة لأجل الإنسان، ويفرض استراتيجيات وإمكانيات تحتم فرض المزيد من الحماية والحقوق.

د.محمد الصبر وطلال المطيري ود.نضال الجردي خلال الندوة

أحمد: الندوة تهدف إلى التعريف بحقوق الإنسان طبقاً للمعايير الدولية

وأكد زمان ان الكويت في سياق مراجعة العملية الدورية الشاملة الأولى في مايو 2010، وقد كانت تقدمت بثماني عمليات طوعية من بينها: انشاء هيئة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، وحرصا على الوفاء بتلك التعهدات اعتمد مجلس الأمة القانون رقم 2015/67 لإنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان باعتباره جهازا وطنيا يعنى بحقوق وحريات الإنسان، ويدعم ويعزز ذلك على الصعيدين المحلي والدولي، وقد حرصنا في وزارة الخارجية على تسليط الضوء على الدور الذي يعنى بحقوق الإنسان، مثمنا دور المفوضية السامية لحقوق الانسان في الأمم المتحدة لما تقدمه من دعم للجهود الوطنية لإنشاء المزيد من مؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة.

من جهته قال الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة د.عبدالسلام سيد أحمد: ان الندوة بداية لمزيد من التعاون وتعزيز حقوق الإنسان مستقبلا بين المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الانسان والديوان الوطني الكويتي لحقوق الإنسان، وتهدف هذه الندوة الى التعريف بحقوق الإنسان بشكل شامل، طبقا للمعايير الدولية، وقد قامت العديد من البلدان في السنوات الأخيرة بإنشاء مؤسسات وطنية معنية بحقوق الإنسان بشكل متفاوت بين بلد وآخر، لكن جميعها تهدف الى تعزيز حقوق الإنسان، والعمل بشكل رقابي على الأداء الحكومي في هذا الاتجاه، ويجب على هذه المؤسسات ان تحفز على الاعتراف الدولي وأخذ الثقة الدولية بها بالمصداقية وتحصل على الاستقلالية والمشروعية في عملها، مؤكدا على دعم المفوضية لانشاء هذه المؤسسات الانسانية وتعلق على القوانين المنظمة لعملها، وتقوم بالعديد من الفعاليات لدعمها وترسية قواعدها، والمكتب الإقليمي في بيروت المختص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا قام بالعديد من المبادرات في المنطقة العربية تحديدا وتقديم برامج برفع قدرات مؤسسي المؤسسات الوطنية في كل بلد على حدة بالإضافة إلى نشاطات مختلفة لتعزيز وحماية حقوق الانسان في العديد من البلدان العربية وقد قدمت المفوضية المشورة على انشاء مشروع الديوان الوطني لحقوق الانسان وتقدمت ببعض التعديلات على قانون إنشائها عام 2011 وبالفعل تم التعديل ورحبنا بإنشاء هذا الصرح.

السفير عبدالعزيز الشارخ في مقدمة الحضور (احمد علي)

بدوره، استعرض رئيس الفريق المعني بتعزيز جهود دولة في مجال حقوق الإنسان طلال المطيري الجهود المبذولة التي أسفرت عن إنشاء الديوان الوطني لحقوق الإنسان وقدم نبذة تعريفية تسلط الضوء على مهام واختصاصات الديوان والدور المؤمل من الديوان في إطار صيانة حقوق الإنسان في الكويت.

ومن جانبه عرض الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب د.محمد الصبار مبادئ باريس وأهميتها في الأداء الفعال للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من منطلق الاستقلالية والشخصية الاعتبارية والولاية والتعددية في التمثيل والتوازن النوعي واختيار الأعضاء بالإضافة الى التعاون مع الجهات الوطنية والدولية.

كما تحدث من مفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة د.نضال الجردي عن دور الديوان الوطني في تعزيز وحماية الإنسان على الصعيد المحلي مبينا ان التعزيز يكون من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتدريب ونشر التقارير وتبني النهج القائم على حقوق الإنسان والتنسيق مع المجتمع المدني، اما الحماية فتكون من خلال الرصد والتحقيق وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى الفردية وتحريك ومتابعة الدعاوى امام القضاء وزيارة ومراقبة أماكن الحرمان من الحرية وتقديم التوصيات حول جميع التشريعات والمراسيم والقرارات ومشاريعها.